

بيلوسي تبحث الانسحاب والتعاون الاستخباراتي والحفاظ على الاموال



بعد تسنن الاوضاع الامنية التي شهدها العراق نتيجة القدرة والكفاءة العاليتين التي تتمتع بهما القوات الامنية من خلال القضاء على الجماعات الارهابية وكان لهما الاثر الكبير في تسلم الملف الامني من القوات المتعددة الجنسيات في العديد من المحافظات حيث اصبح من الضروري ان تخرج تلك القوات من العراق بصورة نهائية وبهذا كانت اتفاقية الانسحاب التي تم التوقيع عليها بين بغداد وواشنطن وخروج اخر جندي امريكي عام ٢٠١١ اهم ما حملته زيارة رئيسة مجلس النواب الامريكي نانسي بيلوسي والوفد المرافق لها إلى بغداد وقائنها برئيس الوزراء نوري المالكي الذي أكد ان الوضع الأمني أصبح جيداً، ولم تعد هناك حاجة إلى اعداد كبيرة من القوات الامريكية داخل المدن العراقية بعد التمكن من السيطرة عليها وأن الجهود الآن تنصب على تطوير الاجهزة الاستخبارية، وأن الانسحاب المسؤول لن يؤثر على الوضع الأمني في البلاد مؤكداً الحرص على تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة في جميع المجالات.

بغداد / شهاب العزاوي

من جهتها عبرت رئيسة مجلس النواب الامريكي عن تطلعها إلى اقامة علاقات اكثر تطوراً بين البلدين خصوصاً فيما يتعلق بموضوع انسحاب القوات من المدن ودعم الجهود الهادفة إلى الحفاظ على استقرار الوضع الأمني، إضافة إلى التعاون بخصوص الجانب المالي والحفاظ على الاموال العراقية. كما جددت بيلوسي دعم الولايات المتحدة الامريكية للحكومة العراقية في كل ما تبذله من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار وتطوير الاقتصاد واعادة بناء واعمار العراق.

واشارت بيلوسي إلى ان واشنطن ستستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية والثقافية في اطار الاتفاق

الاستراتيجي، واضافت ان العراقيين يعرفون بأن الديمقراطية في بلادهم مهمة جداً بالنسبة للولايات المتحدة والعالم، ويعرفون أيضاً بأننا نريد الاستمرار في تقديم المساعدة اقتصادياً وثقافياً لهم في ظل اتفاقية الإطّار الاستراتيجي، الأمر يستحق كل هذا النضال، لأنها ستكون في صالح الشعب العراقي في النهاية.

الناطق باسم الحكومة علي الدباغ أعلن بأن المحادثات تناولت الجوانب الاقتصادية مشيراً إلى أن المالكي طلب من بيلوسي أن تقوم الولايات المتحدة بحماية الاموال العراقية من التغييضات التي تطالب بها دول مجاورة جراء الأفعال التي ارتكبتها صدام خلال حرب الخليج التي خاضها نظامه السابق، ولم تقتصر زيارة

بيلوسي على اتفاقية الانسحاب فحسب بل ستشمل تعزيز التعاون بين مجلسي النواب العراقي والامريكي في مجال تقديم الخبرات و الرقابة البرلمانية ومكافحة الفساد وتطوير اداء مجلس النواب وكذلك دعم العملية السياسية برمتها. وكان رئيس مجلس النواب إياد السامرائي قد أكد أن الإدارة الأميركية تتعامل بإيجابية مع الملف العراقي على الرغم من وجود مشاكل لم يفصح عنها السامرائي، مشددا في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيرته الأميركية نانسي بيلوسي أن العراق يسعى إلى الاستفادة القصوى من الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية وقال: اليوم الإدارة الأميركية تتعامل بشكل ايجابي مع الحكومة العراقية نعلم أن هناك مشاكل لكن نحن نسعى سواء

الحكومة ومجلس النواب من أجل الاستفادة من الشراكة مع الولايات المتحدة وأن نحل ما قد يكون من مشاكل في إطار الفاهم العام. ولفت السامرائي إلى أن الحوارات التي أجراها مع بيلوسي تركّزت على تطبيق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة فضلا عن سبل تقوية التعاون بين المؤسستين التشريعتين العراقية والأميركية وقال، «أتاحت اليوم الفرصة في الحديث بمسألتين الأولى تطوير العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في إطار الاتفاقية بين البلدين والمسألة الثانية في كيفية تطوير العلاقة بين مجلس النواب العراقي ومجلس النواب الأمريكي. النواب الأمريكي من جهتها أوضحت رئيسة مجلس

الامنية مع العراق بتوقيتاتها الملئنة مشيراً إلى انه لمس خلال الاجتماع الذي عقد بين رئيس مجلس النواب إياد السامرائي ورئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي هذا الحرص والتأكيد وأن العمل يجري الآن على تهيئة الاجواء المناسبة لتنفيذها في وقتها المحدد، مضيفاً: انه لم يتم التطرق إلى المسائل الفنية والعسكرية، وموضحاً ان المباحثات تمحورت حول تقديم الخبرات من قبل الجانب الامريكي إلى البرلمان العراقي لخطوير قدراته في العمل، مشيراً إلى ان الخبرات المطلوبة تضمنت ما يخص موضوع مراقبة وكشف الفساد الإداري وكيفية التخلص منه، إضافة إلى موضوع المناطق المتنازع عليها وضرورة حل الاشكالية المتعلقة بها

يشكل يرضي جميع الاطراف، إضافة إلى موضوع بناء مؤسسات الدولة ومنها الاجهزة الامنية بشكل متوازن «ضمان عدم عودة الاستبداد. وتابع الجميلي بالقول لقد أكدنا لبيلوسي تراثب الملف الامني بالملف السياسي، حيث ان الاوضاع الامنية تسوء كلما انتاب التوتر الوضع السياسي، وبالعكس حيث ان هدوء الاوضاع السياسية ينعكس على هدوء الاوضاع في الجانب الأمني. يشار إلى أن زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي إلى العراق تعد الثانية منذ انتخابها فيما تأتي هذه الزيارة أيضاً قبل أسابيع من الموعد المقرر لسحب القوات الأميركية من المدن وإعادة تمرّكها صوب القصبات والضواحي.

أزمة اللاجئين العراقيين بين الكلام المعسول والواقع المر

بغداد/ وكالات

في ظل الأزمة الاقتصادية وقصور قوانين اللجوء عن الاستجابة لحاجات الآلاف من اللاجئين العراقيين الذين أخذوا يتدفقون على الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، حذر تقرير لصحيفة الواشنطن بوست من استمرار تدهور أوضاع اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة. ونقل التقرير عن مسؤولين في منظمات تعنى بتأهيل اللاجئين في الولايات المتحدة، تأكيدهم أن أكثر من ٣٠ بالمئة من اللاجئين العراقيين يواجهون الآن مخاطر التشرد.

وأوضح روبرت كاري نائب رئيس هيئة الإنقاذ الدولية، إحدى المنظمات التي تعنى بشؤون اللاجئين في الولايات المتحدة، أن المنظمة تقوم بتدريب أعداد من اللاجئين العراقيين على كيفية تقديم الطلبات للحصول على المساعدات الحكومية المخصصة للمشردين. وبين كاري أن منظمته تقوم بمساعدة أربعة آلاف لاجئ عراقي كل عام، للحصول على وظائف تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في توفير مستلزمات المعيشة والسكن خلال ستة أشهر، مضيفاً أن ٧٥ بالمئة منهم كانوا ينجحون في الحصول على عمل، غير أن إحصاءات الأشهر الأخيرة من

العام الماضي أشارت إلى أن نسبة اللاجئين الذين يتمكنون من الحصول على وظائف عبر

المنظمة انخفضت بنسبة كبيرة. وأكدت بري قيرادافي مديرة منظمة كوردش هيومان رايتس واتش، أن العديد من اللاجئين العراقيين يواجهون صعوبات معيشية كبيرة حالياً، مشيرة إلى أن أعداداً من الذين عملوا مترجمين مع القوات الأميركية في العراق قد استطاعوا الآن الحصول على فرصة عمل.

ونقلت الصحيفة عن قيرادافي قولها إن حملة الشهادات من اللاجئين يعتبرون أنفسهم محظوظين لحصولهم على وظائف في مجال المستلزمات المنزلية ومطاعم الوجبات السريعة، وتشير قيرادافي إلى أن بعض اللاجئين العراقيين من الذين عملوا مع الحكومة الأميركية في العراق، يعتقدون أن الولايات المتحدة مدينة لهم، وأنهم يستحقون معاملة من نوع خاص، بيد أن برامج اللجوء في الولايات المتحدة لا تميز بين لاجئ وآخر، على حد قولها.

ونقل تقرير الصحيفة عن نزار جوادي وهو لاجئ عراقي يقطن في مقاطعة فيرفاكس في ولاية فرجينيا قوله إن مجيئه إلى الولايات المتحدة كان غلطة، إذ ليس لديه الآن إلا أن يقدم

الاردن وسوريا يستضيفان معظم اللاجئين ولكنهما غير مهياين على نحو مناسب لتلبية احتياجات جميع من يصلون من اللاجئين. قريبا يصل عدد من تستضيفهم سوريا وحدها إلى ما يربو على مليون لاجئ.

وقد دعت منظمة العفو الدولية، المجتمع الدولي، ولا سيما تلك الدول التي شاركت في الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق، إلى اتخاذ خطوات حقيقية للتخفيف من معاناة من أدى الغزو إلى تهجيرهم. وقالت المنظمة إنه يتعين على هذه الدول تحمل مسؤوليتها في مساعدة الدول المضيفة والمنظمات الإنسانية العاملة في الإقليم، على وجه السرعة، كما تكون قادرة على دعم الأعداد الهائلة من اللاجئين. ويقول فيليب لوثر، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن العديد من اللاجئين يواجهون صعوبة كبيرة في الحفاظ على بقائهم، فهم ممنوعون من العمل وغير قادرين على تسديد أجور بيوتهم وشراء ما يكفي من الطعام لهم ولأسرهم وتغطية نفقات المعالجة الطبية، بينما يعيش من يحالفهم الحظ ويغادرون العراق على مخزائهم، التي سرعان ما تنفذ

بالنسبة للعديد من اللاجئين، إن أحوال العديد من الأسر قد ساءت إلى حد الإنفاق، وهي تواجه خيارات مستحيلة ومخاطر مستجدة من قبيل الاضطراب إلى تشغيل أطفالها أو مواجهة احتمال أن تضطر للعودة الطوعية إلى العراق بسبب تدهور الظروف.

أما الهيئات الإنسانية فعاجزة عن مواكبة المتطلبات المتنامية مع تنامي عدد اللاجئين، الذين يحتاجون إلى الأساسيات حتى يتمكنوا من البقاء. وتتضمن خطط مكتب المفوض السامي للاجئين توزيع الغذاء على نحو ٣٠٠٠٠٠ شخص في سوريا وحده بحلول نهاية العام. بيد أن المكتب أعلن في الآونة الأخيرة أن عدم كفاية التمويل يعني أنه لن يكون قادراً، على تغطية جميع الاحتياجات الصحية الأساسية للعراقيين، ولن يتمكن العديد من العراقيين الذين يعانون أمراضاً خطيرة ومزمنة من تلقي وجباتهم الشهرية من العلاج. وعلى الرغم من الادعاءات الشائعة في أوساط المجتمع الدولي بأن التحسن الذي طرأ على الأوضاع الأمنية في العراق قد أدى إلى عودة طوعية للاجئين، فإن واقع الحال يظهر أن معظم هؤلاء قد عادوا لأنهم قد انفقوا كل ما يملكون ولم يعد معهم ما يقيم أولدهم. قبل عامين، كان فراس الصغار عاملاً متميزاً في إحدى مطابخ بغداد، وكان قد حصل على عقد مع السلطات الأميركية يقوم بموجبه بطباعة منشورات خاصة بعمليات المساعدة وملصقات لوحات الجيش وملايين النسخ من الدستور العراقي الجديد.

واليوم، يعيش الصغار، الذي يبلغ من العمر ٣١ عاماً، لاجئاً عاطلاً عن العمل في مدينة تاكوما ببارك بولاية ماريلاندا، وهو من ضمن عدد كبير من العراقيين، الذين حصلوا على امتيازات الهجرة. وحسب مسؤولين أميركيين، يحصل بعض العراقيين على مساعدات حكومية قصيرة المدى تتضمن أموالاً لاستئجار مكان للعيش وشراء الطعام. ولكن الحال يظهر البعض الآخر لاعتماداً على الجمعيات الخيرية الخاصة والدينية. وعلى الرغم من أن الكثيرين يأتون للولايات المتحدة ومعهم تصريح قانوني بالعمل، يضطر آخرون للانتظار عدة أشهر للحصول على مثل هذا التصريح.



بغداد / وكالات

تكررت صحيفة واشنطن بوست ان تنظيم القاعدة استأنف تهريب اراهابيين إلى العراق عبر ممر في سوريا اعيد تفعيله بعد اغلاقه لفترة قصيرة. وقالت الصحيفة ان تفعيل هذا الممر الذي أكد المسؤولون السوريون انه اعلق. وقالت الصحيفة إن تنظيم القاعدة هربهم إلى العراق عبر ممر في سوريا الممر الذي أكد المسؤولون السوريون انه اعلق يأتي بينما يدرس الرئيس الأميركي باراك أوباما إمكانية إجراء حوار دبلوماسي جديد مع سوريا. وقالت الصحيفة ان ادارة الرئيس السابق جورج بوش انتقدت سوريا واتهمتها بالسماح بمرور اراهابيين اجانب إلى العراق واشارت إلى تورط الحكومة السورية في هذا العمل.

ونقلت واشنطن بوست عن مسؤول عسكري كبير لم تكشف عن اسمه قوله تعتقد أن السلطات السورية على علم بوجود هذه الشبكة في الاقل على مستوى اجهزة الاستخبارات. وأكد المسؤول الأمريكي للصحيفة ان التقارير تشير إلى دخول عشرين اراهابيا شهريا إلى العراق. وإن الولايات المتحدة تعتقد أن السلطات السورية تعرف بوجود هذه الشبكة في الأقل على مستوى أجهزة الاستخبارات.

وقال المسؤول إنه كانت هناك فترة شهنا فيها وصول ما يقل عن ستة اراهابيين إلى العراق عبر هذه الشبكة على مدار شهر كامل إلا أن التقارير تشير إلى ارتفاع هذا العدد مؤخرا إلى ٢٠ اراهابيا شهريا. وذكرت الصحيفة أن مصادر استخباراتية أميركية قد رصدت زيادة في الدعوات التي أطلقها تنظيم القاعدة لانضمام مقاتلين أجانب لعملياتهم التي يقومون بها في العراق.

وكان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فلتمان والمسؤول في مجلس الأمن القومي دانيال شابيرو قاما بزيارة

